بحوث في اللغة العربية وآدابها: نصف سنوية علمية محكمة لكلية اللغات الأجنبية بجامعة إصفهان
العدد ١١ (خريف وشتاء ١٤٣٦هـ. ق/ ١٣٩٣ هـ. ش)، ص ٧١ ـ ٩٢

مظاهر تباين الفكر النحوي عند المحدثين[١]

رياض السواد*
سميه كاظمي نجف‌آبادي**

الملخص

شرع التباين في الرأي النحوي أبواب الفكر والصراع الجدليين اللذين كانا مدعاة لسعة الفكر والنهضة العلمية على مر عصور نحو العربية، ومثلما حصل التباين بين آراء النحاة قديما حصل التباين في آراء المحدثين منهم. من هذا المنطلق يهدف هذا البحث إلى دراسة الاختلاف الحاصل بين النحاة المحدثين في المسائل النحوية مما هو شبيه بذلك الاختلاف الذي دار بين نحاة البصرة والكوفة في مسائل النحو العربي. فاتُّبع فيه منهج يتصف بطابع وصفي يقوم على توزيع المادة المدروسة على فقرات سُمّيت بالمظاهر. وهي على عدة أقسام؛ منهج الدراسة اللغوية وأقسام الكلام العربي ومفهوم الجملة والإعراب وعلاماته ثم المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات والتوابع وإعراب الفعل.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن النحو العربي لم يأمن من التعددية في الآراء عند الدارسين المحدثين. وذلك لمحاولة المحدثين للتوصل إلى سبيل يصحح من خلاله المنهج النحوي الذي أدّى إلى تعقيد النحو وصعوبة تعلمها وفي ذلك دعا بعضهم إلى اعتماد النحو الكوفي لما رأى فيه من الانفتاح والتوسع. والبعض الآخر اكتفى بالأخذ بما هو أيسر على المتعلمين ابتعادا عن التكلف والغموض الذي يعيق عملية التعليم.

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية. النحو العربي. التباين. النحاة المحدثون.

المقدمة

لقد نال النحو العربي عناية واهتماما بالغا منذ أقدم العصور فامتاز إثرها بتباين الآراء وتشعب الفكر الذي كان مدعاة لإثراء الدرس النحوي واتساعه. تعدد الآراء النحوية وتباينها الذي كان دليلا على عمق التفكير وأدّى إلى ثراء فكري عظيم في التراث النحوي لم يقتصر على قدامى النحويين وإنما تجلّت مظاهره في آراء المحدثين من النحاة. فنادوا بإصلاح النحو وتيسيره وسعوا إلى

١ـ تاريخ التسلم: ١٣٩٢/١٠/٢٩هـ. ش؛ تاريخ القبول: ١٣٩٣/٦/٢٥هـ. ش.

* أستاذ اللغة والنحو بجامعة ذي‌قار؛ العراق. Email:ryalsawad@yahoo.com
** أستاذة مساعدة في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة إصفهان. Email: skazemin@yahoo.com

Archive of SID
www.SID.ir

تغيير منهج البحث النحوي للغة العربية فاتجهوا بالنقد إلى التفكير النحوي وبذلوا قصارى جهودهم لاستخلاص أصول نحوية جديدة تتسم بالسهولة واليسر بعيدا عن التعقيد والغموض الذي يعيق عملية التعليم.

والتباين الذي حصل في آراء المحدثين أحيانا كان يؤدي إلى صراع يذكرنا بذاك الصراع الدائر بين شيوخ المدرستين البصرية والكوفية، فما إن ألف إبراهيم مصطفى كتابه *إحياء النحو* حتى رد عليه الدكتور أحمد شوقي ضيف بإخراجه لكتاب *الرد على النحاة* مدعيا أن ما جاء به إبراهيم مصطفى إنما هو جهد ذاك النحوي الأندلسي ابن مضاء القرطبي. وما إن ألف المخزومي كتابه *في النحو العربي نقد وتوجيه* حتى وضع إبراهيم السامرائي كتابه *النحو العربي نقد وبناء* وما إن قال المخزومي رأيه في الدرس النحوي في بغداد حتى ردّ عليه السامرائي في *المدارس النحوية أسطورة أم واقع*. ولا نكاد نحصل على رأي متفق عليه بين النحاة المحدثين إلا ما ندر. وسنحاول في هذا البحث أن نظهر ذلك التباين في المسائل النحوية بين النحاة لا على سبيل الجرد العام لهذه الظاهرة بل هو بحث يكتفي بالإشارات فقط.

أما المنهج الذي اتّبع في البحث للتعرف على طبيعة مظاهر التباين في الفكر النحوي في العصر الحديث فهو يتصف بطابع وصفي يقوم بتبيين أهم مظاهر التباين والخلاف في الدرس النحوي الحديث. وهي عبارة عن منهج الدراسة اللغوية وأقسام الكلام العربي ومفهوم الجملة والإعراب وعلاماته ثم المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات والتوابع وإعراب الفعل.

وبالنسبة إلى خلفية البحث والدراسات التي سبقته لا بدّ أن نشير إلى أننا نرى ملامح التطرق إلى هذا الموضوع في الكتب والمقالات التي تتناول آراء المحدثين حول مبحث من المباحث النحوية أو تقوم بتحليل آراء عدد منهم ونقدها كما يلي :

ـ كتاب *النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة* لمحمد أحمد عرفة الذي اختص بالرد على كتاب «إحياء النحو» لإبراهيم مصطفى.

ـ رسالة دكتوراه بعنوان «القضايا الخاصة بتسير النحو وتجديده في مصر في القرن العشرين» لمصطفى زكي حسن التوني.

ـ رسالة جامعية لنيل درجة الماجستير بعنوان «اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين» للباحث أحمد بن جار الله بن أحمد الصلاحي الزهراني والتي تعدّ محاولة لتسليط الضوء على الأفكار الرئيسية لمحاولات التجديد في اتجاهاتها الإحيائية والألسنية والتعليمية. ولكن ما يميز هذه الدراسة عما سبقته أنها تعكف على دراسة أهم مظاهر التباين والخلاف بين النحاة المحدثين دراسة تفصيلية. كما يلي :

المظهر الأول : منهج الدراسة اللغوية

اتسمت الدراسات العربية القديمة بخضوعها لمنهجين رئيسين ؛ هما المنهج الوصفي والمنهج المعياري. وقد كان امتداد المنهج الوصفي في مراحل الدراسة النحوية الأولى حينما كان اللغويون يخرجون إلى البوادي يستقون مادتهم، كالذي نلاحظه من كتاب سيبويه الذي يمثل مراحل الوصف اللغوي في بداية التأليف النحوي. ثم لا تلبث الدراسات النحوية أن تنتقل إلى منهج جديد يقوم على تثبيت القاعدة والسير على منوالها، وهو الذي يصطلح عليه بالمنهج المعياري : «**وأن هذه المعيارية لتتضح في طريقة التناول كما تتضح في طريقة التعبير في جمهرة كتب النحو والصرف والبلاغة. ولا نكاد نستثني منها إلا قلة ظهرت في أول عهد العرب بهذه الدراسات، فقامت على الوصف في الكثير من أبوابها ولم تقع في المعيارية حين وقعت فيها إلا من قبيل التوسع في التعبير. من ذلك كتاب سيبويه**» (حسان، ٢٠٠٠م. ص ١٢).

وقد سيطر المنهج المعياري فيما بعد وبدأ الدرس النحوي يتحول شيئا فشيئا إلى درس ملفق غريب «**ليس فيه من سمات الدرس اللغوي إلا مظهره وشكله. ودبّ إلى هذا الدرس جدب أودى بحيويته وقدرته على تأدية وظيفته، وصار درسا في الجدل يعرض النحاة فيه قدرتهم**

Archive of SID

www.SID.ir

على التحليل العقلي بما كانوا يفترضون من مشكلات وما يقترحون لها من حلول. أما الجدوى من دراسة النحو، وأما وظيفة النحو في الكلام فأمر له المنزلة الثانية من عنايتهم واهتمامهم» (المخزومي. ٢٠٠٥م. ص ١٧).

ومن هنا كانت الحاجة ماسة وداعية عند الدارسين المحدثين إلى إيجاد سبيل يصحح من خلاله المنهج النحوي الذي صار عندهم سببا من الأسباب التي ساهمت مساهمة فعالة في تعقيد النحو والخروج به عن مساره الحقيقي الذي أريد له، وهو أنه واحد من الأعمال القرآنية التي أريد بها حماية كتاب الله ﷻ مما أخذ يتعرض له من أخطار اللحن والتحريف. فمنهم من بقي بحدود النحو القديم معتزا بالأصول والجذور والأعمال الجبارة التي وضعها الأجداد ﷺ ولكنه راح يبحث في طرق تسهيلها واعتماد الأقرب إلى الفهم اللغوي المعاصر. فراح بعضهم يدعو إلى اعتماد النحو الكوفي منهجا في الدراسة النحوية لأنه رأى فيه شيئا من الانفتاح والتوسع بالأخذ فيما عدّ شاذا عند البصريين. ولعل أهم دعاة هذا المنهج مصطفى جواد ومهدي المخزومي وعبد الحميد حسن[١].

ومنهم من حاول إعادة النظر بالمنهج العام للنحو العربي مكتفيا بالأخذ بما هو أيسر على المتعلمين لا يهمه إن كان الرأي الأقرب للدارسين بصريا أم كوفيا أم سوى ذلك كأن يكون بغداديا أو أندلسيا. ولعل رائد هذا الاتجاه الأستاذ الكبير إبراهيم مصطفى في دعواه التي مثلها كتابه *إحياء النحو*. فلم تكن دعواه منفصلة عن الموروث النحوي الذي ألفناه وكتابه «**بريء كل البراءة من هذا الغلو الذي يمتاز به المجددون في لون من ألوان العلم، فإذا هم يفتنون بآرائهم الجديدة ويفنون فيها وينسون كل قصد واعتدال ... تقرأه فلا تحس أنك تنتزع من النحو القديم انتزاعا، وإنما تحس أنك تمعن فيه إمعانا، وكأنك تقرأ كتب الأئمة المتقدمين من أعلام البصرة أو الكوفة أو بغداد**» (مصطفى. ١٩٥٩م. مقدمة الدكتور طه حسين).

وسار في هديه أحمد شوقي ضيف وأحمد عبد الستار الجواري ومهدي المخزومي في كتابيه *في النحو العربي نقد وتوجيه* وفي *النحو العربي قواعد وتطبيق* وإبراهيم السامرائي في كتابه *النحو العربي نقد وبناء*. فتأثر شوقي ضيف بصاحبه القرطبي في كتابه *الرد على النحاة* الذي كان مدعاة لوضع أسس محاولة جديدة في تيسير النحو العربي تقوم على الانصراف عن نظرية العامل حيث يقول: «**فنحن في هذا التصنيف الجديد لن نعني بالعوامل ولا بما يتصل بتقسيم النحاة لها بين عوامل قوية وضعيفة وإعطاء الأولى ميزات تتفوق بها على الثانية. فالحرف وهو عامل ضعيف في رأيهم نجده حين يعمل يقيمون عليه شروطا ومراصد كثيرة كشروطهم المعروفة في إعمال "ما" و"لا" الحجازيتين**»[٢] (ابن مضاء القرطبي. ١٩٤٧م. ص ٥٠ ـ ٥١).

ويحدد بعدها واجب النحوي وهو «**أن يسجل ما وجد في اللغة فعلا من صيغ وعبارات، لا أن يفترض هو صيغا وأحوالا لعبارات لم ترد في اللغة**» (المصدر السابق. ص ٥١). وقد كان الهدف الرئيس من كتاب الجواري الذي أسماه *نحو التيسير* العودة بالنحو «**إلى سابق طبيعته واستنباط أصوله الأولى التي تعيد إليه مذاقه السائغ وتصله بالأفهام والأذهان والأذواق. وأول ما ينبغي أن يطرق من الأبواب هو تفهم أصوله وربطها**

---

١. ينظر: «النحو الكوفي وفائدته في تيسير القواعد العربية» لمصطفى جواد، مجلة المعلم الجديد، الجزء الثالث.١٩٥٠م، و*مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو* لمهدي المخزومي، و«دعوة جادة لإصلاح العربية» لمهدي المخزومي، مجلة المعلم الجديد، ج ١. ١٩٥٤م، و*المذهب الكوفي في النحو واللغة وأثره في التطوير والتيسير* لعبد الحميد حسن، منشور ضمن كتاب البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة (٣٢) للمجمع العلمي العراقي والمجمع اللغوي في القاهرة عام ١٩٦٥م.

٢. وفيه وضع جملة من الآراء جعلها في قسم الدراسة التي قدم بها كتاب *الرد على النحاة*. وهو في ذلك كله يرتكز من حيث المبدأ على ما جاء به ابن مضاء القرطبي في كتابه المذكور.

Archive of SID

www.SID.ir

بأساليب البحث العلمي، ووصلها بطرق التفكير المألوفة حتى لا يبقى مادة غريبة تنبو عنها الأذواق وتقتحمها الأفكار والأذهان» (الجواري. ١٩٨٤م. ص ٧).

واعتمادا على هذا الفهم حاول أن يعيد للنحو مسحة البحث في المعنى فوضع كتابه *نحو المعاني* الذي دعا فيه إلى ربط النحو بالمعنى والخروج به من الجانب الشكلي المتمثل بالعناية بحركات الإعراب ومواقعها في الكلم العربي إلى حيث البحث في المعنى ومتطلبات السياق. وسار المخزومي على المنوال نفسه، فالتيسير عنده «**ليس اختصارا ولا حذفا للشروح والتعليقات، ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو ييسر للناشئين أخذها واستيعابها . ولن يكون التيسير وافيا بهذا ما لم يسبقه إصلاح شامل لمنهج هذا الدرس وموضوعاته أصولا ومسائل. ولن يكون هذا ... إلا بتحقيق هاتين الخطوتين:**

الأولى: أن نخلص الدرس النحوي مما علق به من شوائب جرها عليه منهج دخيل، وهو منهج الفلسفة ... والثانية: أن نحدد موضوع الدرس اللغوي ونعين نقطة البدء به ليكون الدارسون على هدي من أمر ما يبحثون فيه» (المخزومي. ٢٠٠٥م. ص ١٨). ومن هنا موضوع الدرس النحوي عند المخزومي هو اختصاصه بمعالجة أمرين لا ينفصل أحدهما عن الآخر، وهما الجملة وما يعرض لها من معان عامة تؤديها أدوات التعبير المستخدمة لهذا الغرض. كالتوكيد وأدواته والنفي وأدواته والاستفهام وأدواته (المصدر السابق. ص ٢٠). وبالإمكان أن نجد المفهوم نفسه عند إبراهيم السامرائي في كتابه *النحو العربي نقد وبناء*.

أما المنهج الآخر الذي سار عليه بعض أساتذة العربية في العصر الحديث فهو المنهج الذي يقوم على الشرح والتبسيط لقواعد العربية باستعمال الأمثلة الواضحة والأسلوب المغاير لأسلوب النحاة بحيث يصبح النحو من خلاله مفهوما في عصرنا الحديث، من دون المساس بلب الموضوع النحوي. وأهم من مثّل هذا الاتجاه من أساطين العربية في عصرنا الأستاذ الكبير عباس حسن في كتابه *النحو الوافي*، والشيخ مصطفى الغلاييني في *جامع الدروس العربية*، وأحمد أمين بيك وعلي الجارم في كتابهما *النحو الواضح*، والدكتور أحمد مختار عمر ومساعداه مصطفى النحاس ومحمد حماسة في كتابهم *النحو الأساسي*. فمهمة عباس حسن ـ حسب ما ذكر في كتابه ـ تقوم على جمع المادة النحوية كاملة في كتاب واحد والعناية بلغة الكتاب من جهة الوضوح والإشراق والإحكام بحيث تكون سهلة على الدارسين، واختيار الأمثلة الواضحة المعبرة والبارعة في أداء مهمتها، وترك العلل الزائفة والآراء المتعددة الضارة في المسألة النحوية، فلها من سوء الأثر وقبيح المغبة ما لا يخفى واعتماد نسق ابن مالك في ترتيب أبواب الكتاب (مقدمة النحو الوافي. ١٤٢٥هـ. ص ٥ وما بعدها).

هذا وقد أعدّ كل مسألة إعدادا محكما ومستقلا يناسب الطالب الجامعي على حد قوله، ثم تعقبها بعد ذلك مباشرة زيادة وتفصيل يناسبان الأستاذ الجامعي. ولعل المهمة نفسها هي التي دفعت الشيخ الغلاييني لوضع كتابه *جامع الدروس العربية*. حيث يقول: لما «**رأينا الحاجة ماسة إلى وضع كتب في العلوم العربية، سهلة الأسلوب واضحة المعاني، تقرب القواعد من أفهام المتعلمين، وتضع العناء عن المتعلمين، عمدنا إلى تأليف الدروس العربية، فأصدرنا منها أربعة كتب للمدارس الابتدائية وثلاثة كتب للمدارس الثانوية ... ثم أصدرنا *جامع الدروس العربية***» (الغلاييني. ١٩٩٣م. ص ٥).

ويرى الأستاذ أحمد أمين ورفيقه الجارم أن المبتدئين من دارسي العربية «**يتجشمون صعابا في درسها ويقاسون عناء في إدراكها، و... الكتب التي وضعت لهم فيها، لم تأخذ بأيديهم إلى الغاية المنشودة إلا قليلا، ولا عجب فقد طال على تأليفها الأمد، واختلفت عليها دورات الزمان، وأصبحت أثرا من آثار الماضي البعيد، وقد سطع في هذا العصر نور من المدنية فكشف عن البصائر غطاءها، ودفع الناس كافة إلى السير في طريق التجديد**» (١٩٩٩م. ص ٣). ومن أجل المهمة المذكورة راح يضع أحمد أمين والجارم كتابا متبعين في تأليفه أيسر الطرق وأقربها إلى المتعلمين؛ طريقة الاستنباط التي يراها أكثر طرق التعليم قربا إلى عقول الدارسين. مع اعتماد العبارة البسيطة الجلية الخالية من

Archive of SID

www.SID.ir

المصطلحات العلمية، مكللا ذلك بالتمرينات العملية سهلة المعاني قريبة المطلب البعيدة عن الكلام العربي القديم شعرا وحكما وأمثالا.

وسار في هديهما أحمد مختار عمر ورفيقاه. فالمكتبة العربية ـ على حد رأيهما ـ بحاجة إلى كتاب وسيط في النحو العربي يعالج الأسس الكلية ويجمع الجزئيات المتناثرة ويتخلص من التفريعات غير الضرورية ويركز على النماذج العملية للجملة ويتخذ مادته وأمثلته من اللغة المعاصرة ويجمع إلى جانب القاعدة النحوية التطبيق والتدريب العملي. ولذا فأسس النحو الأساسي ـ في رأيهم ـ أن يكون موجها للمثقف العادي الذي يعرف أوليات النحو العربي. وأن تكون أمثلة الكتاب مألوفة ومسايرة لصور النشاط اليومي على أسلوب السلاسة ابتعادا عن التكلف والغموض الذي يلاحظ في كتب النحو. كي لا تكون بين المثقف ولغته جفوة تبعده عنها. فضلا عن ذلك فقد أعطى مؤلفو الكتاب اهتماما كبيرا بالتطبيق العملي للمواد النحوية عند تفصيل القول بها (عمر وزهران وعبد اللطيف. ١٩٩٤م. ٥). وكذا يمكن أن نجد الاتجاه عينه عند عبده الراجحي في كتابه *التطبيق النحوي*، فلم يكن العيب عند الراجحي في النحو العربي بوصفه نحوا، وإنما يكون العيب فينا فطريقة التدريس في مدارسنا وجامعاتنا غير صالحة في نقل ما وضعه الأجداد. والطريقة المثلى في تدريس العربية إنما تكمن في التطبيق النحوي السليم (الراجحي. ٢٠٠٠م. ص ٨).

وأعجب بعض النحاة بالمناهج الغربية في دراسة اللغة، فراحوا يؤسسون لمبدأ التطبيق العملي لمناهج الدراسة المذكورة على العربية. ولعل أهم رواد هذا المنهج الأستاذ الكبير تمام حسان، فغايته الرئيسة من تأليف كتاب *اللغة العربية معناها ومبناها* أن يلقي «**ضوءا جديدا كاشفا على التراث اللغوي العربي كله منبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة. وهذا التطبيق الجديد للنظرة الوصفية في هذا الكتاب يعتبر على حد تعبيره أجراً محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية التي تجري بعد سيبويه وعبد القاهر. ولو أن جمهور الدارسين أعطى هذا الكتاب ما يسعى إليه من إثارة الاهتمام، فإنه ينبغي لهذا الكتاب أن يبدأ عهدا جديدا في فهم العربية الفصحى مبناها ومعناها**» (حسان. ١٩٩٤م. ص ١٠). وللغاية نفسها وضع كتابه *اللغة بين المعيارية والوصفية*.

فالعلة في تعقد المادة النحوية على رأي تمام حسان إنما تكمن في المنهج لا في جزئيات المادة المدروسة، وذلك من جهة سيطرة المعيارية على لغة كان ينبغي أن تدرس وفق المنهج الوصفي. وفي ذلك يقول: «**وحين نظرت في كتب اللغة فطنت إلى أن أساس الشكوى هو تغليب المعيارية في منهج حقه أن يعتمد الوصف أولا وأخيرا. وأن هذه المعيارية لتتضح في طريقة التناول كما تتضح في طريقة التعبير في جمهرة كتب النحو والصرف والبلاغة**» (حسان. ٢٠٠٠م. ص ١٢).

وبهر بعضهم بطريقة معالجة الغرب للغاتهم وأنهم يضعون لها نحوا متطورا لم يجعلوه للغة كلاسيكية عفا عليها الزمن. فاللغة عندهم متطورة والنحو تابع لذاك التطور وليس لأحد أن يقنن لغة من اللغات. فمنهم زكريا أوزون الذي حز في نفسه ما أسماها الازدواجية الشخصية في حياة العربي، فكان الهدف البعيد من كتابه *جناية سيبويه* «**خلق أمة متطورة لها بصمتها في العالم المعاصر لا بصمة أجدادها الغابرين ... فلكي تتغير الأمة يجب أن تكون لغة معرفتها ولغة ثقافتها ولغة اختراعاتها ولغة معيشتها ولغة محبتها ولغة تفاهمها هي لغة واحدة. وهو أمر هام جدا يفتقده الإنسان العربي في مختلف أرجاء وطننا. فنحن نتحدث فيما بيننا بما يسمونه العامية ونحب بالعامية ونفكر بالعامية ونكره بالعامية ونشتاق بالعامية ولكنا نكتب رسائلنا بالفصحى ونخطب بالفصحى ونتعلم كيف نعبر عن حبنا بالفصحى**» (أوزون. ٢٠٠٢م. ص ١٧١ ـ ١٧٢).

Archive of SID

www.SID.ir

ولذا عدّ العمل الجبار الذي قام به إمام العربية سيبويه جناية على العربية في كتاب أسماه *جناية سيبويه*[١]. وفاته أنه لولا كتاب سيبويه لما حفظ كتاب الله ﷻ ، وهل لنا أن نقول ـ وإن كان التأليف موجودا قبل سيبويه ـ بوجود كتاب جامع لمسائل العربية وصل إلينا غير كتاب سيبويه؟ وهل في الدراسات العربية الأخرى التي جاءت بعد الكتاب زيادة لم يقل بها سيبويه أم أنها جاءت عيالا على ذلك الكتاب الجبار؟ وأي جناية هذي التي ارتكبها الرجل الذي مات جوعا هو وأستاذه الخليل!؟ وكان بإمكانهما أن يكونا على أقل تقدير مؤدبين لأولاد الخلفاء، كما يفعل من تتلمذ عليهما وقال بصواب (فإذا هو إياها). ولا أعلم كيف يستطيع الأستاذ أوزون أن ينكر على العربية توحدها ويقر بتوحد اللغات الدارجة (العامية) في بلادنا العربية؟! وهل هناك تشابه بين لهجات المغرب العربي مثلا ولهجة مصر ولهجة أهل العراق؟ ألم ينطق كل واحد منهم بلهجة تختلف عن لهجة صاحبه العربي الذي في بلاد غير بلاده؟!

المظهر الثاني : أقسام الكلام

أقسام الكلام في العربية الاسم والفعل والحرف وهو التقسيم الأول الذي ورد إلينا منسوبا للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في الصحيفة التي دفعها لأبي الأسود. وعليه اعتمد سيبويه ومن جاء بعده. يقول: «**فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل**» (سيبويه. ١٩٨٣م. ج ١. ص ١٢).

وقد شكل هذا التقسيم منطلقا لمعارضة النحاة بعضهم بعضا. بل أنا نجد ذلك الخلاف بين البصريين والكوفيين حينما أقروا بوجود ما أسموه بالخالفة وهم يريدون به اسم الفعل المحمول على الأسماء عند البصريين وهو ما يشعر بوجود قسم آخر غير الذي اعتاد عليه النحاة. وانطلاقا من هذا المبدأ حاول المحدثون أن يقسموا الكلام العربي على تقسيمات أخرى لأنهم رأوا تداخل الموضوعات اللغوية فيما بينها نتيجة لذلك التقسيم المتبع في الدرس النحوي. ولكنهم وقعوا في التباين والاختلاف لارتباط اللغة المباشر بالفكر الذي يختلف بدوره من شخص لآخر. وسنحاول هنا أن نركز على ذلك التباين مبينين وجهة نظر كل نحوي:

١. جعل هنري فلش الكلام على اسم وضمير وفعل وأداة مقسما كتابه العربية الفصحى على التحول الداخلي في الصياغة الاسمية والتحول الداخلي في الصياغة الفعلية وتكوين الصيغ بغير طريقة التحول الداخلي، وهو يريد بذلك الضمائر، والقسم الرابع من كتابه جعله للأدوات مما «**ليس اسما ضميرا أو صفة أو فعلا . فهي بصفة عامة أدوات نحوية، وهي من حيث أصلها عندما يمكن إدراك هذا الأصل أو لمحه ذات علاقة بالأصول ذات الحرف الواحد للضمائر ـ في بعضها، وبعضها الآخر يعد جانب كبير منه مجرد عبارات اسمية متحجرة**» (فلش. ١٩٦٦م. ص ١٧٧).

وتابعه في ذلك إبراهيم أنيس الذي اعتمد في تقسيمه الكلام العربي على الأسس الثلاثة: المعنى والصيغة ووظيفة اللفظ في الكلام. ويرى أنه «**لا يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس، وذلك أن مراعاة المعنى وحده قد يجعلنا نعد بعض الأوصاف، مثل: قائم وسامع ومذيع أسماء وأفعالا في وقت واحد. ... ومراعاة الصيغة وحدها قد يلبس الأمر علينا حين نفرق بين الأفعال وبين تلك الأسماء والأوصاف التي وردت في اللغة على وزن الفعل مثل: أحمد ويثرب. ... بل حتى وظيفة الكلمة في الاستعمال لا تكفي وحدها للتفرقة بين الاسم والفعل فقد نجد**

---

١. وضع زكريا أوزون كتابه *جناية سيبويه* انتصارا للعقل على حد قوله. ولذا جاء إهداء الكتاب على الصيغة الآتية: «**إلى كل من يحترم العقل ويقدره ... إلى كل من يحتكم إلى العقل في الحكم على النقل ... إلى كل من أضاء شمعة الإبداع في ظلام التقليد الأعمى والتبعية ... إلى كل من أضاء شمعة الفكر في ظلام القياس والابائية ... إلى كل من أحب الناس على اختلاف أجناسهم وأديانهم ومعتقداتهم**». والكتاب واحد من مجموعة مؤلفات وضعها أوزون جاء معظمها بلفظ الجناية، وهي: كتاب *جناية البخاري* وكتاب *جناية الشافعي*.

Archive of SID

www.SID.ir

اسما مستعملا في كلام ما استعمال المسند. مثل: النخيل نبات ففي هذه الجملة استعملت كلمة نبات مسندا؛ أي كما تستعمل الأفعال والأوصاف» (أنيس. ١٩٩٤م. ص ٢٨١). ولذا حينما أراد تقسيم الكلام جعله على اسم وضمير وفعل وأداة.

٢. أفاد المخزومي من التقسيم المتقدم فجعل الكلام على الفعل والاسم والأداة والكنايات (المخزومي. ١٩٥٩م. ص ١٩). مخالفا هنري فلش وإبراهيم أنيس في تقديمه الفعل على الأقسام الأخرى لأهمية الفعل في الكلام ولمسايرته الكوفيين في جعلهم الفعل أصل المشتقات وفي اصطلاح الكناية بدل الضمير. فضلا عن ذلك فالكناية عند المخزومي تضم الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات وأسماء الاستفهام وأسماء الشرط. في حين الضمير عند إبراهيم أنيس يشمل الضمير أو الكناية باصطلاح الكوفيين وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة دون سواها.

٣. جعل أنيس فريحة الكلام على أسماء وضمائر وأفعال وصفات وظروف وأدوات (١٩٥٢م. ص ١٩)، وتقسيمه هذا متأت من وجود الفروقات المعنوية بين الأقسام المذكورة إذ لا يصح جعل الضمائر والصفات والظروف بصف الأسماء كما الأمر عند القدماء لاختلاف المفهوم وفارق المعنى. ومن هنا يظهر فرق الرؤية بين فريحة والمتقدمين عليه أنيس إبراهيم وهنري فلش، ورؤيته بأن مد الأقسام وتفريعها من باب التسهيل على متعلمي العربية.

٤. مذهب الدكتور تمام حسان أن النحاة القدماء حينما قسموا الكلم اعتمد بعضهم على أساس المبنى في تقسيمه واعتمد الآخر على المعنى دون المبنى. وهذا تقسيم قاصر على حد رأيه وأن التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها على أمر التمييز بين أقسام الكلام العربي. فالتقسيم:

> **الذي جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة النظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المبنى والمعنى ... وسنجد في التقسيم الجديد مكانا مستقلا لقسم جديد هو الصفة يمكن أن يقف جنبا إلى جنب مع الاسم والفعل، دون أن يكون جزءا من أولهما ولا متحدا مع ثانيهما ... وسنجد كذلك مكانا مستقلا لقسم جديد هو الضمير ... وهذه الضمائر التي أفردنها بقسم خاص هي أعم من أن تكون ضمائر شخصية ... وسنجد في تقسيمنا الجديد مكانا مستقلا ثالثا للخوالف وهي عناصر معينة وزعها النحاة بين أقسام الكلم لاختلاف مبنى كل منها عن مباني الأخريات واختلاف معنى كل منها عن معناهن ... والظرف كذلك بحاجة إلى مكان خاص بين أقسام الكلم لأسباب تعود من ناحية إلى مباني الظروف أي صورها المطلقة وتضامها مع الكلمات والتراكيب . ومن ناحية أخرى إلى معانيها التي تختلف عن التسمية والحدث والزمن** (حسان. ١٩٩٤م. ص ٨٨ ـ ٨٩).

٥. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن مفهوم الخوالف عند تمام حسان يختلف عن مفهوم الخالفة عند نحاة الكوفة الذين قصروه على ما سمي عند البصريين بأسماء الأفعال. فهي عنده الإخالة والصوت والتعجب والمدح والذم والندبة والاستغاثة (المصدر السابق).

وهكذا يظهر لنا من العرض المتقدم فرق الرؤية بين المحدثين وتباينهم وعدم استقرارهم على مفهوم واحد في هذه المسألة، فكل واحد منهم يصدر من مبدأ إرادة مخالفة القديم وتخليص العربية ـ على حد زعمه ـ من سيطرة الفكر المنطقي والفلسفي.

المظهر الثالث: مفهوم الجملة

الجملة أهم ركن في الدراسة النحوية الحديثة، وقد أنكر المحدثون على القدماء عدم اهتمامهم بدراستها وتركيزهم على أجزائها أو قل مكوناتها، ولذا ابتعد الدرس النحوي قديما ـ على حد قولهم ـ عن الدراسة الأسلوبية ودورها في فهم المعنى للنص العربي،

Archive of SID

www.SID.ir

وإذا ما كان هناك ثمة اهتمام فقد اختص به علماء البلاغة دون النحو. وانطلاقا من هذا الفهم حاول المحدثون وضع تعاريف مختلفة للجملة العربية وهي كما يلي:

١. الكلام عند برجشتراسر مقسوم على جملة وشبه جملة، وشرط الجملة عنده حتى تكون جملة احتواؤها على مسند ومسند إليه، فإن «**كان كلاهما اسما أو بمنزلة الاسم فالجملة اسمية وإن كان المسند فعلا أو بمنزلة الفعل فالجملة فعلية**» (برجشتراسر. ٢٠٠٣م. ص ١٢٥). أما شبه الجملة فهي عبارة عن «**كلمات مفردة أو تركيبات وصفية أو إضافية أو عطفية غير إسنادية**» (المصدر السابق. ص ١٢٥). فتراكيب من نحو: «يا زيد»، و«أمس»، جوابا لمن قال: «متى جئت؟» ليست من الجمل بل هي في مفهوم برجشتراسر أشباه جمل لخلوها من الإسناد.

ويظهر بارزا الفرق في المفهوم بين برجشتراسر وقدماء النحاة. فالمعتاد أن الجملة الاسمية عند القدماء وابن هشام خاصة هي التي صدرها اسم وأن الجملة الفعلية هي التي صدرها فعل وأنّ تركيبا من نحو: «يا زيد» عند ابن هشام من قبيل الجمل الفعلية باعتبار أن الأصل فيها فعل وإن «يا» نابت عن الفعل «أدعو» أو «أنادي» (ابن هشام. د.ت. ج ٢. ص ٤٩٣).

٢. لم يشترط فندريس في الجملة احتواؤها على المسند والمسند إليه. فالجملة في رأيه «**عنصر مطاط وبعض الجمل يتكون من كلمة واحدة، نحو: «تعال» و«وا أسفاه» و«صه»، وكل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنى كاملا**» (فندريس. ١٩٥٠م. ص ١٠١). والملاحظ على ذلك أن فندريس يهتم بالجانب الفكري وربطه بالصورة اللفظية للتعبير. فمتى ما استطاع اللفظ أن يؤدي الفكرة المناسبة التي يفهم من خلالها معنى ما فهو جملة. ولذا فالجملة عنده: «**الصيغة التي يعبر بها عن الصورة اللفظية والتي تدرك بواسطة الأصوات، والجملة كالصورة اللفظية عنصر الكلام الأساسي**» (المصدر السابق. ص ١٠١).

ويمكن أن نرى الرؤية نفسها عند إبراهيم أنيس إذ عرف الجملة بـ«**أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر**». فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلا: «**من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟**» **فأجاب: «زيد»، فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صوره**» (أنيس. ١٩٩٤م. ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧).

وعند محمد عيد في *أصول النحو العربي* الذي يرى أن الفائدة من الكلام قد تتحقق من دون وجود ما يسمى بالمسند والمسند إليه: «**فتحديد الجملة لا يعتمد على وجود ركنيها في الكلام، كما لا يعتمد على الطاقة الصوتية للإنسان، فقد تمتد جملة واحدة فتشمل أكثر من نفس واحد. وإنما يعتمد في تمام الفهم بوجودها. وفهم الفائدة التي تؤديها الجملة يعتمد بصفة أصلية على السياق اللغوي الخاص والموقف الاجتماعي المعين الذي تنطق فيه ... فمثلا قد ورد في اللغة العربية الأمثلة الآتية: «يومان؛ يوم لك ويوم عليك»، وفي الحديث: «التفت فإذا النبي»، وفي القرآن الكريم: ﴿لَوْلا دُعَاؤُكُمْ﴾ ... وقد فهم المعنى كاملا من الكلمات المفردة**» (عيد. ١٩٨٩م. ص ١٨٦ ـ ١٨٧).

٣. وضع المخزومي جملة من التعريفات للجملة العربية. فهي عنده على ما يلي:

أ. الصورة الصغرى للكلام المفيد في أي لغة من اللغات (المخزومي. ٢٠٠٥م. ص ٣١).

ب. المركب الذي يبين للمتكلم أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه (المصدر السابق. ص ٣١).

ج. الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع (المصدر السابق. ص ٣١).

د. الوحدة الكلامية الصغرى (المصدر السابق. ص ٣٣).

Archive of SID

www.SID.ir

والملاحظ على ذلك أن اهتمام المخزومي كان منصبا على الجانب الوظيفي للجملة من حيث أدائها للمعاني، ومن حيث كون المعاني المذكورة مؤداة بأقصر صور الكلام. وكأنما أراد بقوله هذا إبعاد المركبات التي تأتي على شكل مجموعة من الجمل.

أما في تعريفه للجملتين الاسمية والفعلية فقد حاول الإفادة من تعريف البلاغيين لهما فالفعلية ما كان مسندها دالا على التجدد والحدوث، والاسمية ما كان مسندها دالا على الثبوت (المصدر السابق، ص ٤٥ ـ ٤٦). وهو عين التعريف الذي قال به السكاكي في *مفتاح العلوم* (١٩٨٢م، ص ٤١٩).

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ما سمي عند النحاة بشبه الجملة هو عند المخزومي في أحد قوليه من قبيل الجملة الفعلية أو الاسمية وذلك تبعا لاعتماد الظرف فإن كان معتمدا فهي من قبيل الجمل الفعلية وإن لم يعتمد فهي من الجمل الاسمية. ولا حاجة بعدها لتكثير الأقسام (المخزومي، ٢٠٠٥م، ص ٥٦). أما نظرته لجملة الشرط فهي نظرة تختلف تماما عن النظرة النحوية المعتادة التي تجعل من المركب الشرطي مركبا من جملتين الأولى جملة الشرط والثانية جملة الجواب. ولما اشترط المخزومي في الجملة تمام الفائدة اضطر إلى القول بأن ليست «**جملة الشرط بجزأيها إلا جملة واحدة تعبر عن فكرة تامة واحدة**» (المصدر السابق، ص ٦٢).

٤. حاول الدكتور مصطفى جمال الدين وبحكم التأثر بالدرس الأصولي أن يقبل بمنطق (المفهوم) الباب الذي عقده الأصوليون للبحث في معنى الجملة المنطوق بها، مقسما إياه على مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة، مستبعدا أن يكون مفهوم الموافقة مدلولا نحويا بقوله:

> **وأنا أستبعد مقدما أن يكون مفهوم الموافقة مدلولا نحويا للجملة وذلك لأن قوله تعالى: ﴿فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾** (الإسراء ١٧: ٢٣)، **وقوله: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾** (الزلزلة ٩٩: ٧)، **وإن دلتا على النهي عما هو أكثر من قول أف ورؤية ما هو أكبر من الذرة، إلا أن دلالتهما على ذلك ليست ناشئة عن وظيفة أداة نحوية أو عن وظيفة هيئة تركيبية خاضعة لقواعد النحو العامة. وإذا كان لهاتين الآيتين وما يشابههما من الجمل مدلول آخر غير مدلولها الأصلي فهو إذا كان عقليا لا يخرج عما يسميه الأصوليون بالقياس الجلي أو قياس الأولى، وإذا كان لفظيا فلا يخرج عن أساليب البلاغة الخالصة كالكناية والرمز والمبالغة** (جمال الدين، ١٩٨٠م، ص ٢٧٧).

ولأجل ذلك وضع جملة من الضوابط تحدد دلالة الجملة على المفهوم وهي:

أ. إن كل جملة ذات نسبة تامة تتضمن حكما، فجملة: «زيد قائم»، أو «قام زيد»، وما يدخلهما من نفي تشتمل على محكوم به هو «القيام»، ومحكوم عليه هو «زيد». وحكم هو ثبوت القيام لزيد أو نفيه عنه ... والمفروض في بحث المفهوم أن تركيب الجملة الخبرية أو الإنشائية يتكفل بنفسه إثبات الحكم للمسند إليه في المنطوق ونفي الحكم عما عداه في المفهوم.

ب. إن فائدة القيد الداخل على الجملة سواء كان شرطا أو نعتا أو حالا أو ظرفا أو الخ هي أن ينتفي المقيد عند انتفاء قيده، فإذا كان المقيد هو المسند انتفى المسند، وإذا كان المقيد هو المسند إليه انتفى المسند إليه. والمفروض في بحث المفهوم أن يدل تركيب الجملة على أن القيد فيها قيد للإسناد.

ت. إن الحكم ـ سعة وضيقا ـ تابع للمحكوم به من حيث كونه طبيعة الشيء أو فردا من أفرادها، فإكرام زيد، مثلا قد يكون مطلقا لأن المقصود به حصة خاصة من حصص الإكرام المطلق؛ أي أن إكرام زيد قد يكون بدافع المجاملة، وقد يكون بدافع الشفقة، فالمفروض إذا في بحث المفهوم أن تدل الجملة على أن المنفي عند انتفاء القيد هو مطلق الحكم لا شخصه.

Archive of SID

www.SID.ir

ث. في الجمل التي أدعي لها المفهوم ـ عدا الحصر والاستثناء والغاية ـ يوجد ضابط آخر وهو أن الجمل الخبرية لا مفهوم لها بخلاف الإنشائية ؛ أي أن جملة مثل : «في الجامعة الطلبة الممتازون» ، لا يدل تقييدها بالوصف على عدم وجود غير الممتازين. في حين تدل جملة : «أكرم الطلبة الممتازين في الجامعة» ، على عدم إكرام غيرهم (المصدر السابق. ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩).

٥. حاول الدكتور مازن الوعر وبحكم تأثره بأستاذه جومسكي أن يضع مفهوما مختلفا عن المفهوم الذي وضعه علماء العربية للتراكيب الاسمية والفعلية والظرفية والشرطية. فالتركيب الاسمي عنده هو التركيب الذي يبدأ بالمسند إليه ، وعليه جمل من نحو : «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» ، و«زيد شاعر» ، و«زيد أبوه شاعر» ، و«زيد أحب ميّا حبا جمّا» ، هي جمل اسمية عند الأستاذ الوعر لابتدائها بالمسند إليه ـ الركن الأول من أركان الكلام العربي ـ والذي يمكن أن يكون جملة قائمة بذاتها أو مركبا اسميا (الوعر. ١٩٩٢م. ص ٢٧ ـ ٢٨).

أما التركيب الفعلي فهو التركيب الذي يبدأ بالركن الثاني من أركان الكلام العربي وهو المسند. سواء كان ذلك المسند فعلا تاما أم ناقصا أو قد يكون اسما بالمفهوم النحوي التقليدي الذي يجعل من صيغة فاعل على سبيل المثال اسما يصطلح عليه باسم الفاعل. وعليه تراكيب من نحو : «ضارب هو عمرا» ، و«رحل زيد» (المصدر السابق. ص ٢٩).

وأما التركيب الظرفي فهو الذي يتألف من مسند إليه ومسند (م إ ـ م) ويمكن «**للمسند أن يكون إما مركب الجار والمجرور أو مركبا ظرفيا . إن الافتراض هنا هو أن الفعل وفاعله يجب أن يحذفا من التركيب الظرفي ويبدلا بمركب الجار والمجرور أو المركب الظرفي**» (المصدر السابق. ص ٣٠). وعليه فإن جملا من نحو : «زيد في الدار» ، و«زيد يكون هو في الدار» ، و«زيد كان هو في الدار» ، و«القتال اليوم» ، و«القتال يكون هو اليوم» ، و«القتال كان هو البارحة» ، هي مركبات ظرفية عند مازن الوعر. وأما التركيب الآخر فهو التركيب الشرطي ، وتراه وهو يطلق عليه مصطلح التركيب تخلصا من فصل النحاة له على قسمين هما الشرط والجزاء. وقد تعامل معه على أنه مركب يحتاج من أجل معناه إلى الجزأين معا (المصدر السابق. ص ٣١).

المظهر الرابع : الإعراب

الإعراب عند القدماء «**أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع**» (الشريف الجرجاني. ٢٠٠٥م. ص ٢٥). أما رؤية المحدثين له فيمكن تلخيصها بالآتي :

١. الإعراب عند يوهان فك وسيلة من الوسائل السطحية «**لا تكفي وحدها لتكون ميسما مميزا للغة الفصحى ، وليس من النادر أن نجد الإعراب مجرد حلية فارغة يقصد منها إلى إعارة نوع من التعبير في قالب مخالف للفصحى. في جوهره مسحة زائفة من الفصحى . وإذا فجوهر القالب اللغوي وحقيقته هو الذي يميز الطابع الصحيح للعربية الفصحى**» (١٩٥١م. ص ٣). وظاهر الأمر أن يوهان فك لم يجعل للإعراب دورا في تمييز المعنى في العربية كما الحال عند قدماء النحاة الذين جعلوا منه وسيلة لتمييز المعنى وربطوا حركاته بالفعلية المفعولية والإضافة.

٢. الإعراب عند إبراهيم مصطفى : «**قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها**» (١٩٥٩م. ص ١). فمفهوم الإعراب عند مصطفى أوسع من أن يحد بتغير الحركات الإعرابية على أواخر الكلم المعرب بل هو وسيلة من الوسائل التي تساعد على ترابط المعنى وفهم مضمون الكلام. ويمكن أن نجد هذا الفهم عند تلميذه المخزومي الذي ذهب إلى أن الإعراب «**بيان ما للكلمة في الجملة وما للجملة في الكلام من وظيفة لغوية أو قيمة نحوية ككونها مسندا إليه أو مضافا إليه أو كونها مفعولا أو حالا**» (المخزومي. ١٩٨٦م).

Archive of SID

www.SID.ir

٣. حاول الصعيدي أن يأتي بمفهوم غريب للإعراب في النحو العربي ليدخل فيه حركات الإعراب والبناء معا ويشمل الأسماء والأفعال والحروف. فهو عنده: «**تصرف أهل العربية في آخر أسمائها وأفعالها وحروفها بين رفع ونصب وجر وجزم**» (١٩٤٧م. ص ١٢٢). والفهم الذي قال به الصعيدي متأت من إعطائه دورا للحركات الضمة والفتحة والكسرة ومساهمتهن في نطق الكلمة وفهم معناها. وقد اعتادت العرب أن تجعل الحركات والسكنات على ألفاظها في حشو أو في نهاية ليساعدها على النطق بما كان ساكنا من أبنيتها.

المظهر الخامس: علامات إعراب الأسماء

انقسم القدماء من النحاة في بيان دور العلامة الإعرابية على مذهبين؛ يقوم الأول على أن علامات الإعراب دوال على معاني، فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والخفض علم الإضافة (الزمخشري. ١٩٩٣م. ج ١. ص ٣٧). ويقوم الثاني على عدم دلالتها على معنى بل جيء بها للدرج في الكلام. وقد مثّل هذا الاتجاه قطرب تلميذ سيبويه فقد نقل عنه قوله: «**إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج. فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام**» (الزجاجي. ١٩٧٩م. ص ٧٠). والمذهبان عينهما عند المحدثين مع فارق التوجيه وعلى النحو الآتي:

١. يرى إبراهيم مصطفى أن الحركات الإعرابية دوال على معاني، فالضمة علم الإسناد ودليل كون الكلمة مسندا إليه في الجملة. والكسرة علم الإضافة، وأما الفتحة فلم يجعلها علما إعرابيا بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، وهي نظير السكون في لغتنا الدارجة (١٩٥٩م. ص ٥٠). وتابعه المخزومي في أحد قوليه إذ يرى أن الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة والفتحة الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب (٢٠٠٥م. ص ٨٨). إلا أنه أقر مذهبا آخر يقوم على أن الفتحة علم المفعولية دون اختلاف مع القدماء في هذا المفهوم (المخزومي. ٢٠٠٢م. ص ٩٦).

وأما حركات الإعراب الفرعية أو «الواو» و«الألف» و«الياء» التي تعد عند النحاة علامات رفع ونصب وخفض للأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم. فمن المعروف أن النحاة القدماء تعاملوا مع هذه الأصوات بوصفها أصوات مد وأنها مرتبطة ارتباطا وثيقا مع الضمة والفتحة والكسرة. يقول ابن جني: «**اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين وهي «الألف» و«الياء» و«الواو»، فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاثة وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض «الألف» والكسرة بعض «الياء» والضمة بعض «الواو». وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة «الألف» الصغيرة والكسرة «الياء» الصغيرة والضمة «الواو» الصغيرة**» (١٩٨٨٥م. ج ١. ص ١٧).

وقد حاول إبراهيم مصطفى الإفادة من هذه النظرة من أجل وضع نظرية بها تعرب المواضع المذكورة فقال بأن الأسماء الستة معربة بالحركات لا بالحروف فرفعها بالضمة والواو إشباع أو مطل وتجر بالكسرة والياء إشباع وأما الفتح فليس بعلم إعرابي (١٩٥٩م. ص ١٠٨). وعالج وفق نظرته المتقدمة جمع المذكر السالم إذ يرى بأنه مرفوع بالضمة والواو مطل ومخفوض بالكسرة والياء مطل وأغفل الفتح لأنه ليس علما إعرابيا كما أغفل في جمع المؤنث السالم (المصدر السابق. ص ١١١). ولم يستطع إبراهيم مصطفى أن يأتي بتأويل مناسب للمثنى فقال بشذوذه (المصدر السابق. ص ١١٣).

وأما المخزومي فهو وإن تابع إبراهيم مصطفى في كثير من المواضع والتفسيرات المتقدمة إلا أنه باينه في عدة أمور وهي:

Archive of SID

www.SID.ir

أ . أهمل إبراهيم مصطفى تفسير حالة النصب في الأسماء الستة بحجة أن الفتحة ليست علما إعرابيا في حين جعل المخزومي نصب الأسماء الستة بالفتحة والألف مطل (المخزومي. ٢٠٠٥م. ص ٦٨).

ب. أهمل إبراهيم مصطفى تفسير المثنى واصفا إياه بالشذوذ ولكن المخزومي ذهب إلى أن المثنى إنما رفع بالألف «**لأن الضمة وحدها هي علم الرفع، وإذا أريد رفعه بالضمة فلا بد من إزالة الألف وبإزالتها يذهب المعنى ويضيع القصد فتركت الكلمة وهي مسند إليها بلا علامة تدل على الإسناد**» (المصدر السابق. ص ٩٩).

ج. فسر إبراهيم مصطفى حالة النصب بجمع المذكر السالم بالإهمال جريا على أن الفتحة ليست علما إعرابيا. في حين يذهب المخزومي إلى أنه لو نصب بالفتحة لالتبس مع المثنى ولا تقدم العربية على مثل هذه الشبهة (المصدر السابق. ص ١٠٠).

٢. تأثر إبراهيم أنيس برأي قطرب المتقدم الذكر فأنكر كون الحركات الإعرابية دليل معنى في اللفظ العربي بل يؤتى بها للدرج في الكلام (أنيس. ١٩٩٤م. ١٦٩ ـ ٢٣٢). ورافقه في هذا الرأي نحاة كثر كان همهم إلغاء الإعراب بدعوى كونه مصدر تعقيد العربية والدارسين بحيث يصبح همّ الدارس البحث عن الحركة الإعرابية وموقعها فيضطر إلى ترك المفهوم العام للنص. ومن هؤلاء قاسم أمين وسلامة موسى وأمين الخولي ويوسف كركوش (أمين. ١٩٠٨م. ص ١٣ ؛ موسى. د.ت. ص ٩٧ ؛ الخولي. ١٩٦١م. ص ١٦ وما بعدها ؛ كركوش. ١٩٥٨م. ص ٤٨).

٣. للصعيدي محاولة هي من الغرابة ما جعلها أجرأ محاولة في النحو العربي وأكثر المحاولات غرابة في مجال التجديد غير المبرر في قواعد اللغة العربية. إذ ليس من المعقول أن يجعل كل مبني معربا. وفيما يلي عرض لأهم آرائه في هذا المجال :

أ. الضمة علامة الرفع الأصلية عنده، يرفع بها الاسم المفرد من نحو: «جاء زيد»، وجمع التكسير من نحو: «جاء الرجال»، وجمع المؤنث من نحو: «أقبلت الهندات» والفعل المضارع غير المتصل بشيء من نحو: «ينجح ويركض». فضلا عن ذلك فالضمة عنده علامة رفع الفعل الماضي المتصل بـ«واو» وعلامة رفع لحروف جاءت مبنية على الضم من نحو: «منذ» (الصعيدي. ١٩٤٧م. ص ٢٤١).

ب. المنادى عند الصعيدي منصوب باعتبار الأصل وما جاء مضموما منه فضمته على رأي الصعيدي نائبة عن الفتحة. وما يزيد الأمر غرابة أنه يعرب ما هو مثل: «يا رجل»، منادى منصوب بالضمة النائبة عن الفتحة. وما هو مثل: «يا رجلان»، منادى منصوب بالألف النائبة عن الفتحة (المصدر السابق. ص ١٢٥ ـ ١٢٦).

ت. الفتحة علامة النصب الرئيسة عند الصعيدي، ويضيف على دورها الذي تؤديه دورا آخر وهو أنها علامة إعراب الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد، كقولنا: «لينجحنّ». وعلامة إعراب الماضي المجرد من اللواحق وفعل الأمر المؤكد بالنون والحروف التي ترد مبنية على الفتح كـ«ربّ» و«إنّ».

ث. الكسرة عنده علامة إعراب لبعض الحروف التي ترد بكسرة كـ«جير».

ج. السكون علامة إعراب المضارع المتصل بنون النسوة والماضي المتصل بضمير رفع متحرك وفعل الأمر غير المتصل بشيء والحروف الساكنة كـ«إن».

ح. ينوب حذف النون عن السكون في حال الأمر المتصل بـ«ألف» الاثنين و«واو» الجماعة و«ياء» المخاطبة. وينوب حذف حرف العلة عن السكون في حال الأمر المعتل الآخر (الصعيدي. ١٩٤٧م. ص ٢٤٤ وما بعدها).

Archive of SID

www.SID.ir

٤. ويبدو أن طريقة الصعيدي في معالجة مسائل العربية كانت شائعة في أربعينيات القرن العشرين، إذ أنا نجد ما هو شبيه بآرائه عند الدكتور شوقي ضيف في مقدمته لكتاب *الرد على النحاة*، وهي مقدمة من الإطالة بحيث شرح فيها المبادئ العامة لمحاولة القرطبي مضيفا إليها ما انفرد به من آراء جاءت مقاربة لآراء الصعيدي المذكورة. وقد يكون سابقا للصعيدي في هذا المجال، إذ إن كتابي *النحو الجديد والرد على النحاة* صدرا في عام ١٩٤٧م، وتولت دار الفكر العربي مسؤولية نشر الكتابين. ومن آراء الدكتور ضيف في هذا المجال:

أ. مرفوع «ما» و«لا» الحجازيتين يعرب مبتدأ عند الدكتور ضيف، وأما المنصوب فيعرب خبرا. يقول: «**وأما «ما» و«لا» في لغة الحجازيين و«إن» في لغة أهل العالية، فإننا نعرب المرفوع في هذا الباب مبتدأ والمنصوب خبرا. وكل ما في المسألة أن الخبر ينصب في هذا الباب وهم أنفسهم يسمونه خبرا، فلماذا لا يسمون المرفوع مبتدأ**» (ابن مضاء القرطبي. ١٩٤٧م. ص ٥٤).

ب. إعراب المنصوب الواقع حالا سد مسد الخبر في نحو: "ضربي العبد مسيئا خبرا". حيث يقول: «**وقد جاء الخبر منصوبا في مثال يقره النحاة و"هو ضربي العبد مسيئا" غير أنهم يعربونه حالا، ولكنا لا نوافقهم على هذا الإعراب، بل نحن نعربه خبرا منصوبا**» (المصدر السابق. ص ٥٤).

ت. جوز وقوع المبتدأ منصوبا كما الحال في منصوب «إن» وأخواتها ولا النافية للجنس قائلا: «**وأما باب «إن» وأخواتها فالاسم المنصوب فيه نعربه مبتدأ منصوبا وكذلك الشأن في باب «لا» النافية للجنس. ويؤيد ذلك أن النحاة أنفسهم يعترفون بأن المبتدأ يجر بعد «رب» وأخواتها وهي «الواو» و«الفاء» و«بل» ... فلماذا لا يعترفون بأنه ينصب بعد «إن» وأخواتها**» (المصدر السابق. ص ٥٥).

٥. حركات الإعراب عند الجواري دوال على معاني، وقد وافق أستاذه إبراهيم مصطفى في كون الرفع علم الإسناد مخالفا إياه في دلالة النصب والجر. فالنصب عنده هو: «**المرتبة الوسطى في الإعراب وأنه حالة الإعراب التي ينطوي فيها أكثر من معنى واحد**» (الجواري. ١٩٨٤م. ص ٨٦). في حين هو عند إبراهيم مصطفى ليس علما إعرابيا بل أن الفتحة الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب. وأما الخفض فهو عند الجواري ليس علم الإضافة فحسب «**وإنما هو علم لحال أخرى قد تكون أكثر وأوسع ترددا في الكلام من الإضافة وهي حالة الجر أو الخفض بالحروف**» (المصدر السابق. ص ٩٧). ذاهبا في الوقت نفسه إلى أن ما بعد حرف الجر إنما هو مفعول في الحقيقة بل هو أقرب إلى المفعولية من المفاعيل التي عرفت عند النحاة (المصدر السابق. ص ٩٦ وما بعدها).

٦. يرى رياض السواد أن نون التثنية والجمع المذكر ونون الأفعال الخمسة ليست في الواقع علامة إعراب، بل هي بأثر من المد الصوتي الذي ينتج حين النطق بأصوات المد الطولية «الواو» و«الألف» و«الياء». فدلالة التثنية في نحو الطالبان ودلالة الجمع في نحو «المدرسون» ودلالة الفعلية المتصلة بـ«واو» الجماعة أو «ألف» الاثنين أو «ياء» المخاطبة متحصلة من دون وجود «النون» أصلا. ومعنى هذا أن الوضع الطبيعي للسان حين النطق بصوت «النون» هو المكان الطبيعي لعضو النطق هذا في حال السكوت، وأن الذي يحصل حين النطق بأصوات المد الطويلة («الواو» و«الألف» و«الياء») والقصيرة (الضمة والفتحة والكسرة) هو أن اللسان ينكمش في الحلق.

وإذا ما أراد الناطق إنهاء لفظه عاد معه اللسان إلى مخرجه الطبيعي الذي تكون فيه أسلته منطبقة على اللثة وهو المكان الطبيعي للسان في حال السكوت، فيندفع الهواء خارجا من الخيشوم لينتج صوت «النون». ولذا نجد ابن يعيش مثلا يصرح بأن «النون» أقرب الأصوات لحروف المد (شرح المفصل). وبمثل هذا يمكن أن نفسر وجود النون الناتجة من مد الأصوات القصيرة (الضمة والفتحة والكسرة) فيما يصطلح عليه بالتنوين. وأن عادة العرب إذا ما أرادت التنكير مدّت الأصوات القصيرة (الضمة والفتحة والكسرة)،

Archive of SID

www.SID.ir

وهذا ما يفسر مجيء النكرة غير المقصودة في النداء منونة ومجيء النكرة المقصودة بدونه وهو البناء على الضم (ينظر: تفصيل الرأي في دراسات في النحو العربي، الفصل الخاص بأثر المد في إيجاد صوت النون).

المظهر السادس: المرفوعات

المرفوعات في العربية المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه والمنادى المعرفة والنكرة المقصودة واسم «كان» وخبر «إن» والتابع إلى ذلك. وكان من المفترض أن تكون هذه المرفوعات ـ بسبب الرؤية النحوية الذاهبة إلى كون الرفع دليل الفاعلية ـ فاعلا أو ما هو في موضع الفاعل بالصراحة أو بالتأويل. ولقد لاحظ المحدثون وهن المنهج والفكرة النحوية المتقدمة واندفعوا ليضعوا جملة من الآراء من أجل تفسير حالة الرفع في المواضع المذكورة. وستعرض هنا جملة من تفسيرات المحدثين لذلك وعلى النحو الآتي:

١. حاول إبراهيم مصطفى أن يجمع المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل تحت باب واحد وهو باب المسند إليه، ومن أجل إثبات ذلك راح يبحث في متون الكتب ليقول بأن نائب الفاعل هو في الحقيقة فاعل. فوجد أن سيبويه قد جمعهما في باب واحد تحت اسم: «**هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل**» (سيبويه، ١٩٨٣م. ج ١. ص ٣٣). وأن الرضي قال فيما نقله عن الجرجاني والزمخشري: «**إن ما سمي بالنائب عن الفاعل هو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحا**» (١٩٧٩م. ج ١. ص ٧١).

وواقع الحال أن جعل نائب الفعل فاعلا إجحاف بالمعنى إذ لا صلة بين فاعل الحدث وما وقع الحدث عليه (نائب الفاعل) فهو أقرب إلى المفعولية بل هو مفعول وقع عليه فعل فاعل ولكن فاعله مجهول. ولما أقر إبراهيم مصطفى بأن الضم علم الإسناد واجهته جملة من العقبات اللغوية جاءت مرفوعة ولكنها ليست من الإسناد بشيء أو وقعت منصوبة وهي في لبة الإسناد اللغوي كالمنادى واسم «إن»، فالمنادى مرفوع وهو ليس مسندا واسم «إن» منصوب مع أنه جاء مسندا ولأجل أن يتخلص من ذلك وإن يجد له تعليلا مناسبا لا يقدح بنظريته قال بأن المنادى حقه أن يكون منصوبا وقد لجأ الناطق إلى الضم تخلصا من الالتباس، وأن الضمة الظاهرة عليه إنما هي حركة بناء لا حركة إعراب (مصطفى. ١٩٥٩م. ص ٦٣). وأما في اسم «إن» فقد ذهب فيه مذهبا غريبا يقوم على أن اسمها مرفوع بحسب الأصل وقد جاء مرفوعا في مواطن كثيرة، ولما استعمل العرب هذا الحرف منفصلا توهموا النصب فيه ولم يفطنوا إلى أن الأصل فيه رفع (المصدر السابق. ص ٦٥ ـ ٦٩).

٢. تباينت وجهة نظر المخزومي مع أستاذه في مواطن متعددة بعد أن اتفق معه في جمع أبواب المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل في باب واحد وهو باب الإسناد وأن ما عدّ نائبا عن الفاعل إنما هو فاعل في الاصطلاح بعين الحجج التي ذكرها إبراهيم مصطفى إلا أنه اختلف عنه في تفسيره النصب في اسم «إن» إذ يرى أن «إن» مع اسمها ركبا في الاستعمال ليصبحا في حكم الكلمة الواحدة، ولذا يرفع اسمها في حال انفصاله (المخزومي. ٢٠٠٥م. ص ٩٥).

المظهر السابع: المنصوبات

تعامل إبراهيم مصطفى مع المنصوبات على أنها خارجة عن الإسناد والإضافة ولذا تنصب لأن الفتحة أخف الحركات، في حين نظر إليها الجواري على أساس الوظيفة التي تؤديها في الكلام وهي المفعولية التي يرى أنها تؤدى بالمفعول به دون سواه مما سمي مفعولا عند النحاة. وأن هذه المنصوبات تشترك فيما بينها بصفة واحدة. وهي:

Archive of SID

www.SID.ir

أنها في مرتبة من الكلام هي أدنى من الرفع وأعلى من الخفض أو الجزم وأنها تلتقي على وجه العموم في ثلاثة معاني: أولها معنى المفعولية، ونريد به أن يكون الاسم نتيجة ناشئة من الإسناد ولا سيما قيام الفاعل بالفعل أو ما يقوم مقام الفعل. ... والثاني الوصف أو البيان أو التوكيد الذي لا يطابق الموصوف أو المبين أو المؤكد. ... ويظهر هذا المعنى في المصدر الذي يؤكد الفعل أو يبين نوعه أو عدده أو زمانه أو مكانه أو سببه، وكذلك الحال التي تصف هيأة الاسم فحسب. وفي التمييز ... وفيما يسمى المصاحب أو المفعول معه (الجواري. ١٩٨٤م. ٨٧ ـ ٨٨).

وأضاف الدكتور الجواري معنى ثالثا للمنصوبات وهو ما اصطلح عليه المعنى السلبي ويريد به «**وقوع الاسم في مكان يستحق به الرفع لو انفرد بالإسناد، ولكنه إذا لم ينفرد بوقوعه موقع المسند أو المسند إليه لم يستحق الرفع وإنما تدنت مرتبته إلى المرتبة الوسطى**» (المصدر السابق. ص ٨٨). وجعل من هذا المعنى خبر «كان» واسم «إن» وتمييز المجرور والحال من المجرور. نحو: «مررت به جالسا».

أما نظرة المخزومي للمنصوبات فهي متباينة بعض الشيء مع نظرة الشيخين المتقدمين إذ يرى أن المنصوبات تأتي على نوعين الأول منها ما كان يأتي ليؤدي وظيفة لغوية في الكلام ومنه المفاعيل والحال والتمييز والمستثنى بـ«إلا» والتوابع. والثاني ما انتصب لا لوظيفة لغوية بل لأن الفتحة أخف الحركات عند العرب، ومنه المناديات المنصوبات (المخزومي. ١٩٥٩م. ص ٦٩ ـ ٧٠).

المظهر الثامن: المخفوضات

حاول إبراهيم مصطفى وتابعه في ذلك المخزومي وانطلاقا من المبدأ العام الذي اختطه لكتابه الذي أسماه *إحياء النحو* والذي أراد به إحياء مسائل لغوية رأى أن لها جذورا في الدرس النحوي قديما، أن يجمع المخفوضات في باب واحد فذهب إلى أن المخفوضات أصالة إما أن تكون بأداة أو بإضافة محضة (مصطفى. ١٩٥٩م.ص ٧٢ وما بعدها؛ المخزومي. ٢٠٠٥م. ص ٨٤). مستفيدا من رأي سيبويه في هذا الأمر إذ ذهب إلى أن «**الجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه**» (١٩٨٣م. ج ١. ص ٤١٩). ولما كانت حروف الجر حروف إضافة لا بد أن يكون الجار والمجرور مضافا ومضافا إليه.

أما الدكتور الجواري فقد كانت رؤيته لما هو مخفوض مباينة لرأي القدماء ورأي أستاذه إبراهيم مصطفى، فقد أنكر على القدماء تخصيصهم حروف الجر بحروف الإضافة. بقوله: «**فليس الجر أو الخفض علم الإضافة فحسب، وإنما هو علم لحال أخرى قد تكون أكثر وأوسع ترددا في الكلام من الإضافة وهي حالة الجر أو الخفض بالحروف**» (١٩٨٤م. ص ٩٧). ذاهبا في الوقت عينه إلى أن أبعد حروف الجر من الأسماء إنما هي مفاعيل. حيث يقول: «**وقد يبدو غريبا أن نقول إن هذه الأسماء التي تقع بعد حروف الخفض هي أولى بأن تسمى مفاعيل مما سموه مفاعيل من الأسماء المنصوبة**» (المصدر السابق. ص ٩٨).

المظهر التاسع: التوابع

لعل أهم نحويين محدثين أشارا إلى قضية التوابع في العربية إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي وقد كانت نظرة النحويين المتقدمين تقوم على أن التابع ما كان من المتبوع كأنه هو (مصطفى. ١٩٥٩م. ص ١١٨). وسأقتصر عليهما مبينا وجه التباين في المفهوم بين الاثنين:

أ. لما كان التابع من المتبوع كأنه هو عند إبراهيم مصطفى أقر بأن خبر المبتدأ من التوابع وأنه أولى من سواه بهذه التبعية، ولأجل إثبات رأيه المتقدم في الخبر حاول الإفادة من آراء المتقدمين في هذه المسالة، فوجد أن سيبويه يشير في كتابه إلى شيء من ذلك

Archive of SID

www.SID.ir

من نحو قوله: «**واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبني عليه شيئا هو هو**» (١٩٨٣م. ج ٢. ص ١٢٧). ولذا تجدهم ينصبون في حال كان الخبر ليس عين المبتدأ.

ب. أما النعت فالحقيقي منه تابع لأنه عين المنعوت في المعنى مستفيدا من رأي سيبويه في هذا المجال. جاء في الكتاب: «**فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك «مررت برجل ظريف قبل» ، فصار النعت مجرورا مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد وإنما صارا كالاسم الواحد من قبل أنك لم ترد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل، ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف**» (المصدر السابق. ج ١. ص ٤٢٢). وما كان سببيا فرفعه ونصبه وخفضه من قبيل المجاورة لا التبع، وهو محمول على قول العرب: «هذا جحر ضب خرب» فحركة «الخرب» جاءت مجرورة لمجاورتها لفظة «ضب» المجرورة لا لأنها صفة الضب. قال سيبويه: «**وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا "هذا جحر ضب خرب"**» (١٩٨٣م. ج ١. ص ٦٧).

ت. عطف النسق عند إبراهيم مصطفى ليس من التوابع وإنما رفعه ونصبه وخفضه جاء أصالة لا تبعا (مصطفى. ١٩٥٩م. ص ١١٥).

ث. أما التوكيد وعطف البيان فهما عند إبراهيم مصطفى من البدل (المصدر السابق. ص ١١٥. ١٢٤. ١٢٦).

أما المخزومي فهو وإن اتفق مع أستاذه في تابعية الخبر وإخراج النعت السببي وعطف النسق من التوابع فقد باينه في تابعية التوكيد والبدل وعطف البيان. فقد عرفنا سابقا أن إبراهيم مصطفى جعل التوكيد وعطف البيان من البدل ولم يخرجهما من التبعية، إلا أن المخزومي لم يجعل التوكيد من التوابع، فاللفظي منه حكاية لا إتباع فهو مسند إليه أعيد ذكره تثبيتا له في ذهن السامع، والمعنوي متحقق بكلمات لها وظيفة التوكيد اللفظي نفسه «**ولكن لا بلفظ المؤكد بل بلفظ يتضمن معناه ... فهو إنما يرفع لأنه هو المسند إليه لا لأنه تابع**» (المخزومي. ٢٠٠٥م. ص ٧٥).

وأما البدل عنده فليس من التوابع أيضا لأنه مقصود بالنسبة لذاته على مقولة النحاة فرفعه ونصبه وخفضه أصالة لا تبع. وأما عطف البيان فهو من التوابع عنده لأنه يؤدي هنا ما أداه النعت من توضيح المنعوت وتبيينه فهو مثله وله أحكامه (المصدر السابق. ص ٨٠). وعليه فإن التوابع عند المخزومي خبر المبتدأ والنعت السببي وعطف البيان.

وتناول الدكتور شوقي ضيف التوابع بالدرس في كتابه *تجديد النحو* فوسع باب البدل في أن أضاف عليه ما يسمى عند النحاة بتمييز النسبة. قال بعد ذكره لقوله تعالى: ﴿**وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ**﴾ (القمر ١٢: ٥٤). «**والأولى من ذلك وأوضح أن تعرب عيونا في مثل هذه الجملة بدلا. ولذلك أخرج الكتاب هذه الصيغة من باب التمييز وضمها إلى باب البدل**» (ضيف. ٢٠٠٣م. ص ٢٠). وفي الوقت ذاته ترك الإشارة إلى تابعية عطف البيان جاعلا التوابع أربعة لا خمسة وهي النعت والعطف والتوكيد والبدل، من دون أية إشارة تذكر لعطف البيان.

المظهر العاشر: إعراب الفعل

لاحظ النحاة أن الفعل المضارع متغير الحركات وقد شغفوا بمعرفة ذلك التغير فربطوه بالإعراب وأن الحركات والسكنات التي تظهر عليه دليل معنى فأقروا بإعرابه وقالوا إنه أعرب لمضارعته أسماء الفاعلين في حركاته وسكناته أو لمضارعته الأسماء من جهة

Archive of SID

www.SID.ir

التخصيص والعموم المقابل للتعريف والتنكير فيه. أو أنه معرب لدخول المعاني والأزمنة الطويلة عليه وهو مذهب منسوب إلى الكوفيين. والذي يعنينا من ذلك هو أن مسألة إعراب الفعل بقيت خاضعة للتفسير حتى عند المحدثين وهي مثار جدل لا زال خاضعا للإفتاء حتى يومنا هذا. وسأحاول عرض موقف المحدثين المتباين من هذه المسألة وعلى النحو الآتي:

١. حاول برجشتراسر أن يربط تغير حركات الفعل المضارع بالتطور الزمني الذي مرت به الصيغة الفعلية المضارعية، لأنها في الأصل الأول كانت ساكنة ثم دخلتها الضمة والفتحة، ويقول: «**وأما الفرق بين مثل: «يفتح» ومثل: «وسع» أو «فاتح»، فهو أن المضارع كان في الأصل مجزوما ثم زيد إليه في العربية الضمة في الرفع والفتحة في النصب**» (٢٠٠٣م. ص ٦٣ ـ ٦٤). ولم يحاول برجشتراسر أن يقدم تفسيرا مبينا لدور هذه العلامات في تغير معنى الفعل، بل أن دراسته جاءت مبنية على المقارنة بين العربية وأخواتها من الفصيلة ذاتها.

٢. حاول الجواري أن يفيد من محاولة إبراهيم مصطفى ورأيه الذي ذهب به إلى أن الضمة علم الإسناد فقال بأن ارتفاع الفعل المضارع إنما يأتي لوقوعه مسندا في الجملة العربية (الجواري. ١٩٧٤م. ص ٢٣). وحقيقة الأمر أن إبراهيم مصطفى حينما قال بأن الضمة علم الإسناد ما أراد بذلك أن تكون علما للإسناد بطرفيه المسند والمسند إليه وإنما أراد بذلك أن تكون علما للمسند إليه، ولذا رد المخزومي رأي الجواري المتقدم بقوله: «**إذا قيل أن الضمة علم الإسناد فذلك يعني أن الضمة حركة آخر المسند إليه لا المسند**» (المخزومي. ١٩٧٥م).

وأما نصب الفعل المضارع عند الجواري فلم يخالف به رأي المتقدمين من النحاة بل حاول أن يربط ظهور النصب عليه بالزمن الذي تأخذه صيغة يفعل في السياق. «**فهو إذن ينصب إذا تمخض لمعنى المستقبل على وجه العموم. وإنما يكون ذلك بحروف من حروف المعاني تحدد معناه بمعنى الاستقبال وهي أدوات النصب المعروفة**» (الجواري. ١٩٨٤م. ص ٨٩). فإذا ما خرج المضارع عن معناه وتردد بين مضارعة الاسم والتمكن في الفعلية انتهى به إلى حالة تشبه البناء وهي التي يسميها النحاة بالجزم؛ بمعنى أن حالة الجزم الظاهرة على الفعل المضارع عند الجواري إنما تتأتى من قطع الارتباط بينه وبين الزمن المخصص له وهو الدلالة على الحال أوالاستقبال (المصدر السابق. ص ٩٢).

٣. إعراب الفعل عند المخزومي مرتبط بالدلالة الزمنية واختلافها في الصيغة. وليس بتأثير من أدوات النصب والجزم المعروفة. فالصيغة المرفوعة تدل على الحال أو لا تدل على زمن، ولكنها تدل على أن العمل قد بدئ به ولم ينته بعد، والصيغة المنصوبة تتضمن حسا بالدلالة على ما يجيء من الزمان. أما إذا دخلت عليه «لم» و«لما» فقد يخلص الفعل معهما إلى الماضي المنفي وإذ ذاك يسكن الفعل (المخزومي. ٢٠٠٥م. ص ١٤٣ ـ ١٤٧). وفي الوقت نفسه عالج المخزومي مسألة المضارع المتصل بـ«ألف» الاثنين و«واو» الجماعة و«ياء» المخاطبة فيما يسمى عند النحاة بالأمثلة الخمسة، والمعتاد فيها أنها ترفع بثبوت «النون» وتنصب وتجزم بحذفها، ويرى المخزومي أن «ألف» الاثنين و«واو» الجماعة و«ياء» المخاطبة إنما هن كنايات عن الفاعل، وظهور الإعراب عليها يؤدي إلى حذف هذه العلامات أو الإشارات التي يؤتى بها للدليل على النوع (المخزومي. ٢٠٠٥م. ص ١٤٨).

٤. يربط رياض السواد حركات إعراب الفعل بالجانب اللفظي للصيغ الفعلية المتمثل بالتغاير الصوتي منعا للالتباس. فهذه الصيغة حينما نطقت بها العرب نطقت بها مرفوعة، وأن الرفع فيها أصل، فهي على ذلك مبنية على الضم. إلا أن هذا الواقع لو

Archive of SID

www.SID.ir

بقي على حاله لالتبس وصيغ أخرى في بعض من الاستعمالات، فكان أن مالت بها الألسن إلى فتح الآخر حينما دخل عليها ما سمي عند النحاة بالأدوات الناصبة. وحينما دخل عليها ما سموه بالأدوات الجازمة مالت بها الألسن إلى التسكين. ولو أنهم أبقوها حينما أدخلوا عليها ما سمي بالأدوات الناصبة مرفوعة لالتبس الأمر بين قصد المفرد وقصد الجماعة. فقولنا على سبيل المثال: «لن يضربَ» (بفتحة على الباء)، لو جعل الفعل فيها مضموما لالتبس والصيغة المتصلة بـ«واو» الجماعة، ولا فرق من جهة النطق في حال التخفيف الذي تميل إليه الألسن في أغلب الأحيان بين قولنا: «لن يضربُ» (بضمة على الباء) وبين قولنا: «لن يضربوا»، ذلك أن العرب تحذف «نون» الجمع عند الاتصال بهذه الأدوات منعا للثقل.

وكذلك حين تدخل «لم» و«لما» على هذه الصيغ، فلو جعلت حركتها ضمة لالتبس أمرها والصيغ المتصلة بـ«واو» الجماعة، لأن العرب اعتادت حذف نون الجمع حين الاتصال بهذه الادوات منعا للثقل. ولو جعلت حركتها الفتحة لالتبس أمرها مع ما دخلت عليه (أن ولن وأخواتهما) كون الذي يأتي بعدهما منصوبا على ما فسرناه سابقا. ولو جعلوا حركتها الكسرة ـ وإن كانت ممتنعة في الفكر اللغوي ولكنه على سبيل الافتراض ـ نقول لو جعلت كسرة لالتبس أمرها والصيغة المتصلة بـ«ياء» المخاطبة، ونتيجة لذلك نطقوا بها ساكنة الحرف الأخير. ولم يحر ذلك كله مع الصيغ التي لم تتصل بها الأدوات المذكورة، لأن الالتباس بينها وبين الأفعال الخمسة لا يمكن حصوله. فلا شبه بين قولنا: «يضربُ» (بضمة على الباء) وبين قولنا: «يضربون».

أما السكون الذي يظهر على المضارع المتصل بنون النسوة فهو حالة اقتضاها التخلص من الثقل الناتج عن توالي الحركات في حالة جعل الحرف الأخير من الفعل المتصل بها محركا بالضمة أو الفتحة أو الكسرة المفترضة. ثم أننا لو جعلنا حركة الحرف الأخير ضمة أو فتحة أو كسرة لكان لا يناسب هذه الصيغة إلا «نون» النسوة، وحينها تضيع دلالة الصيغة على إرادة الجماعة من النساء من دون توكيد بـ«نون» (السواد. ٢٠٠٩م. ص ٤٨).

المظهر الحادي عشر: التعدي واللزوم

ارتبطت قضية معرفة اللازم والمتعدي عند النحاة بمسائل متعددة أدت إلى تباين المفهوم واختلاف وجهات النظر[١]. فهي متعلقة بالقسمة الثلاثية للكلام وأنه اسم وفعل وحرف. فلما وجد النحاة أن بعض الأبنية قريبة من حيث الخصائص أو السمات إلى الطابع

١. مفهوم التعدي واللزوم عند سيبويه يقوم على عدم اكتمال مفهوم الجملة عند حدود المرفوع أو اكتماله وحصول الفائدة بحدوده. فإن كانت الفائدة حاصلة بحدود المرفوع كان الفعل لازما أو قاصرا بحسب اصطلاحه. وإن احتاج الفعل إلى شيء غير المرفوع كان متعديا. ولا يشترط فيه وهذه الحالة أن يأخذ مفعولا به كما الحال عند النحاة ممن جاء بعده، بل شرطه أن يأخذ منصوبا سواء كان مفعولا به أو مطلقا أو اسم مصدر أو ظرفا أو اسم مكان (ينظر: الكتاب. ج ١. ص ٣٤، ٣٧، ٤٢، ٤٥). واللازم من الأفعال عند المبرد ما اكتفى بحدود فاعله في حين أن المتعدي ما احتاج إلى منصوب بعده مفعولا به أو جارا ومجرورا في موضع نصب مفعول (ينظر: المقتضب ج ١. ص ٧١، ٧٥، ٧٦، ٧٧؛ ج ٤. ص ٣٣، ١٥٣). والمتعدي عند ابن السراج «**كل حركة للجسم كانت ملاقية لغيرها، وما أشبه ذلك من أفعال النفس وأفعال الحواس من الخمس كلها متعدية ملاقية**» (ينظر: الأصول. ج ١. ص ٢٠٣). أما الفعل اللازم فهو عنده «**الذي لم يلاق مصدره مفعولا نحو: قام واحمر وطال**» (المصدر السابق. ج ١. ص ٢٠٢). أما عند ابن جني فالمتعدي ما وصل إلى مفعوله بحرف أو بدونه (ينظر: اللمع. ص ١١٨ ـ ١١٩). وذكر في *الخصائص*: «**أن من الأفعال ما يكون لازما ومتعديا في آن واحد وذلك قولهم: "غاض الماء وغضته". سووا فيه بين المتعدي وغير المتعدي، ومثله: "جُبرت يداه وجبرتها"**» (ج ٢. ص ٢١٠). والمتعدي عند ابن الحاجب هو: «**الذي لا يعقل إلا بمتعلق**» (شرح الوافية نظم الكافية. ص ٣٦٠). وكأنه يجعل اللازم ـ وإن لم يشر إليه ـ ما كان معقولا بحدود مرفوعه.

Archive of SID

www.SID.ir

الفعلي كـ«كان» وأخواتها و«كاد» وأخواتها، أدخلوها بضمن الفعل، وكان بطبيعة الحال لزاما عليهم إدخالها بصنف اللازم أو المتعدي، وهو أمر مدعاة إلى ذلك الاختلاف المتأتي من اختلافهم في فعليتها تدفعهم إلى ذلك قسمتهم الثلاثية المشار إليها. وهي مرتبطة كذلك بالسياق الذي يرد عليه الفعل. ولما كان المنهج النحوي منهجا شكليا، تتأتى شكليته من الطابع الغالب عليه، كان لابد من وقوع التباين في تحديد المتعدي واللازم ورسم المعالم الواضحة لهما، لأن السياق يجعل أحيانا من اللازم متعديا ومن المتعدي لازما، وهو أمر أبعده النحوي عن ذهنه.

يزاد على ذلك أن النحاة لما لاحظوا أن من الجمل الفعلية ما يكتمل مفهومه عند حدود الفاعل ومنها ما لا يكتمل المفهوم فيه إلا بإدخال منصوب آخر، ومنها ما يكتمل مفهومه عند المفعول الثالث. حكموا بأن المتعدي على ثلاثة أنماط؛ نمط يتعدى إلى مفعول واحد ونمط يتعدى إلى مفعولين ونمط يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، جاعلين ما كان متعديا إلى اثنين على قسمين؛ قسم يتعدى إلى اثنين أصلهما مبتدأ وخبر. وقسم يتعدى إلى اثنين ليس أصلهما مبتدأ وخبرا (ابن السراج. ١٩٩٦م. ج ١. ص١٧٧ ـ ١٨٨؛ ابن هشام الأنصاري. د.ت. ج ١. ص ٢٩٤ ـ ٣٣٠). ولهم في تمييز النمط الأول من الثاني طريقتان: الأولى وهي التي ذكرها سيبويه في أن المتعدي الى اثنين ليس أصلهما مبتدأ وخبرا يجوز فيه حذف الأول وإقامة الثاني أو بالعكس (سيبويه. ١٩٨٣م. ج ١. ص ٣٧. ٣٩؛ ابن السراج. ١٩٩٦م. ج ١. ص ٢١١). في حين لا يجوز ذلك فيما كان متعديا إلى اثنين أصلهما مبتدأ وخبر. أما الطريقة الثانية فهي التي ذكرها الجرجاني في *المقتصد* والتي تقوم على «**أن يسقط الفعل فإن استقام ما بعده مبتدأ وخبرا كان الكلام سديدا وإن لم يستقم لم يجز**» (الجرجاني. ١٩٨٢م. ج ١. ص ٤٩٤).

ومفاد هذا أن تعامل النحاة مع المتعدي واللازم كان على الأشكال الآتية:

١. اللازم ما اكتفى بحدود مرفوعه وأما المتعدي فما احتاج إلى شيء غير المرفوع يكمل به مفهوم الجملة الوارد بها.

٢. اللازم ما اكتفى بحدود مرفوعه أو دخل معه الجار والمجرور، وأما المتعدي فما كان محتاجا لمفعول به صراحة لا على سبيل التأويل.

ولم تختلف الرؤية عند المحدثين[١] عما هو عند القدماء إلا ما ورد عن رياض السواد الذي يذهب إلى أن حروف الجر تأخذ في الواقع موقعا إعرابيا. فإذا ما صح وقوعها مفعولا به على حد قول الفراء فيما نقل عنه ابن خالويه[٢]،

---

١. اللازم مثلا عند الدكتور شوقي ضيف «**هو ما وليه فاعل مرفوع فقط، أما على أنه قائم به، مثل: حسُن زيد، قبُح عمرو، وأما على أنه واقع منه، مثل: قعد زيد تجلس عمرو ... وأما الفعل المتعدي فهو ما وليه فاعل مرفوع ومفعول به منصوب أو جار ومجرور**» (ينظر: تيسيرات لغوية. ص ١١).

٢. ذكر ابن خالويه في *إعراب ثلاثين سورة من القرآن* أن الفراء كان يذهب إلى «**أن موضع الباء في "بسم الله"، نصب على تقدير "أقول بسم" أو "قل بسم"**» (٢٠). وهو قول يمكن أن يأخذ معنيين؛ إما أن يكون الجار والمجرور كله في موضع المفعول وعندها لا صحة للقول بأن وظيفة حروف الجر إيصال معاني الأفعال إلى الأسماء والتي لا تستطيع الوصول إليها إلا بالواسطة، لأنه يجعل الاسم هو المفعول وحده لا الجار والمجرور بحسب اصطلاح النحاة. وإما أن يكون الجار وحده هو المفعول، وهو ظاهر الحديث السابق.

Archive of SID

www.SID.ir

جاز حينها أن يكون المتعدي من الأفعال ما أخذ مفعولا به ، ويدخل معه الجار بوصفه مفعولا اصلا[١].

الخاتمة

فقد تبيّن لنا أن التباين في الرأي النحوي وإن شعب المادة النحوية ، وفتح على الدارسين أبوابا أثقلت من كاهلهم لأجل الوصول إلى الغاية المرجوة التي من أجلها كان النحو على يد إمام الأمة علي عليه السلام وتلميذه النجيب أبي الأسود. إلا أنه من باب آخر قد شرع أبواب الفكر والصراع الجدليين على مر عصور نحو العربية ، بدءا بسيبويه الرجل الذي لولاه لما كان للعربية نحو وكتاب ، وانتهاء بأبسط نحاة عصرنا هذا.

وقد عرض البحث بالدراسة والتحليل لقضية تباين الفكر النحوي في الاتجاهات الحديثة والمعاصرة ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن التباين والخلاف النحوي في العصر الحديث كان يتجه نحو تيسير النحو وتسهيل الأصول والمناهج لتعلّم القواعد النحوية. ومن أجل الوصول إلى هذه الغاية اتّبع المحدثون طرق شتّى ؛ فمنهم من اتجه نحو الاعتماد على النحو الكوفي لما رأى فيه من الانفتاح والتوسع المفيد لعملية التعليم ومنهم من اكتفى بالأخذ بما يتسم بالسهولة واليسر من غير الاهتمام بالمدرسة النحوية التي يميل إليها. وقد عكفت الدراسة على أهم مظاهر التباين والخلاف بين النحاة المحدثين فتناولها بإسهاب في عدة أقسام. وهي : منهج الدراسة اللغوية وأقسام الكلام العربي ومفهوم الجملة والإعراب وعلاماته ثم المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات والتوابع وإعراب الفعل.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
١. ابن جني. أبو الفتح عثمان بن جني. (د.ت). ***الخصائص***. (تحقيق محمد علي النجار). بيروت : عالم الكتب.
٢. ـــــــــــــــــــــــ. (١٩٨٥م). ***سر صناعة الإعراب***. (تحقيق حسن هنداوي). دمشق : دار القلم.
٣. ابن الحاجب. أبو عمرو عثمان. (١٩٨٠م). ***شرح الوافية نظم الكافية***. (تحقيق موسى بناي العليلي). النجف : مطبعة الآداب.
٤. ابن السراج. أبو بكر محمد بن سهل. (١٩٩٦م). ***الأصول في النحو***. (ط٣). بيروت : مؤسسة الرسالة.
٥. ابن هشام الأنصاري. جمال الدين بن يوسف. (د.ت). ***أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك***. بيروت : المكتبة العصرية.
٦. ـــــــــــــــ. جمال الدين بن يوسف. (د.ت). ***مغني اللبيب عن كتب الاعاريب***. (تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله). د.م : مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.
٧. أمين. قاسم. (١٩٠٨م). ***كلمات لقاسم أمين***. القاهرة : مطبعة الجريدة بمصر.
٨. أنيس. إبراهيم. (د.ت). ***في اللهجات العربية***. د.م : مطبعة الرسالة.

١. ينظر تفصيل ذلك كله في كتاب *الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري* ص ١٠٠. و«حروف الجر والموقع الإعرابي» ، مجلة جامعة ذي قار ، العدد ٢ ، مج ٤ : ٢٠٠٨م.

Archive of SID

www.SID.ir

٩. ـــــــــــــ. (١٩٩٤م). ***من أسرار اللغة***. (ط٧). القاهرة: المصرية.

١٠. أوزون، زكريا. (٢٠٠٢م). ***جناية سيبويه***. د.م: مطبعة رياض الريس للكتب والنشر.

١١. برجشتراسر. (٢٠٠٣م). ***التطور النحوي***. (ط٤). القاهرة: مكتبة الخانجي.

١٢. الجارم، علي؛ وأحمد أمين. (١٩٩٩م). ***النحو الواضح***. القاهرة: دار المعارف.

١٣. الجرجاني، عبد القاهر. (١٩٨٢م). ***المقتصد في شرح الإيضاح***. (تحقيق كاظم بحر المرجان). العراق: دار الرشيد للنشر.

١٤. جمال الدين، مصطفى. ***البحث النحوي عند الأصوليين***. بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م.

١٥. الجواري، أحمد عبد الستار. (١٩٨٤م). ***نحو التيسير***. د.م: مطبعة المجمع العلمي العراقي.

١٦. ـــــــــــــ. (١٩٧٤م). ***نحو الفعل***. بغداد: مطبعة المجمع العلمي.

١٧. حسان، تمام. (٢٠٠٠م). ***اللغة بين المعيارية والوصفية***. **(ط٤)**. القاهرة: عالم الكتب.

١٨. ـــــــــــــ. (١٩٩٤م). ***اللغة العربية معناها ومبناها***. د.م: دار الثقافة.

١٩. حسن، عباس. (١٤٢٥هـ). ***النحو الوافي***. (ط٢). قم: ناصر خسرو.

٢٠. الخولي، أمين. (١٩٦١م). ***مناهج التجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب***. القاهرة: دار المعرفة.

٢١. الراجحي، عبده. (٢٠٠٠م). ***التطبيق النحوي***. (ط٢). الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

٢٢. الرضي الأستراباذي. (١٩٧٩م). ***شرح كافية ابن الحاجب***. (ط٢). بيروت: دار الكتاب.

٢٣. الزجاجي، أبو القاسم. (١٩٧٩م). ***الإيضاح في علل النحو***. (تحقيق مازن المبارك). بيروت: دار النفائس.

٢٤. الزمخشري، أبو القاسم. (١٩٩٣م). ***المفصل في صنعة الإعراب***. (تحقيق علي بوم لحم). د.م: مكتبة الهلال.

٢٥. السامرائي، إبراهيم. (١٩٦٦م). ***الفعل زمانه وأبنيته***. بغداد: د.ن.

٢٦. ـــــــــــــ. (١٩٨٧م). ***المدارس النحوية أسطورة وواقع***. الأردن: د.ن.

٢٧. ـــــــــــــ. (١٩٦٨م). ***النحو العربي نقد وبناء***. بغداد: د.ن.

٢٨. السكاكي. (١٩٨٢م). ***مفتاح العلوم***. (تحقيق أكرم عثمان يوسف). بغداد: دار الرسالة.

٢٩. السواد، رياض. (٢٠٠٩م). ***الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري***. رياض: دار الراية للنشر والتوزيع.

٣٠. ـــــــــــــ. (٢٠٠٩م). ***دراسات في النحو العربي***. رياض: دار الراية للنشر والتوزيع.

٣١. سيبويه. (١٩٨٣م). ***الكتاب***. (تحقيق عبد السلام محمد هارون). (ط٢). بيروت: عالم الكتب.

٣٢. الشريف الجرجاني، علي بن محمد. (٢٠٠٥م). ***كتاب التعريفات***. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٣٣. الصعيدي، عبد المتعال. (١٩٤٧م). ***النحو الجديد***. القاهرة: دار الفكر العربي.

٣٤. ضيف، شوقي. (٢٠٠٣م). ***تجديد النحو***. د.م: دار المعارف.

٣٥. ـــــــــــــ. (١٩٩٠م). ***تيسيرات لغوية***. القاهرة: دار المعارف.

٣٦. عمر، أحمد مختار؛ ومصطفى النحاس زهران؛ ومحمد حماسة عبد اللطيف. (١٩٩٤م). ***النحو الأساسي***. (ط٤). الكويت: ذات السلاسل.

٣٧. عيد، محمد. (١٩٨٩م). ***أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث***. القاهرة: عالم الكتب.

Archive of SID

www.SID.ir

٣٨. غلاييني، مصطفى. (١٩٩٣م) ***جامع الدروس العربية.*** **(ط٢٨).** بيروت: المكتبة العصرية.

٣٩. فريحة، أنيس. (١٩٥٢م). ***تبسيط قواعد اللغة العربية وتبويبها على أساس منطقي جديد***. د.م: مطبعة المرسلين اللبنانيين.

٤٠. فك، يوهان. (١٩٥١م). ***العربية؛ دراسة في اللغة واللهجات والأساليب***. (ترجمة عبد الحليم النجار). القاهرة: مكتبة الخانجي.

٤١. فلش، هنري. (١٩٦٦م). ***العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد.*** (تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين). د.م: المطبعة الكاثوليكية.

٤٢. فندريس. (١٩٥٠م). ***اللغة.*** (ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص). القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية.

٤٣. القرطبي، ابن مضاء. (١٩٤٧م). ***الرد على النحاة.*** **(**تحقيق شوقي ضيف). القاهرة: دار الفكر العربي.

٤٤. كركوش، يوسف. (١٩٥٨م). ***رأي في الإعراب***. النجف: مطبعة الآداب.

٤٥. المبارك، محمد. (١٩٦٠م). ***خصائص العربية ومنهجها الأصيل في التجديد والتوليد.*** القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية.

٤٦. المبرد، أبو العباس. ***المقتضب.*** (تحقيق محمد بن الخالق عضيمه). بيروت: عالم الكتب.

٤٧. مجموعة مؤلفين. (د.ت). ***النحو العربي مذاهبه وتيسيره.*** د.م: د.ن.

٤٨. المخزومي، مهدي. «الإعراب في النحو العربي». ***مجلة الكاتب العربي*** ١٦ (١٩٨٦م).

٤٩. ـــــــــــــــ. (١٩٥٩م). ***في النحو العربي قواعد وتطبيق.*** مصر: د.ن.

٥٠. ـــــــــــــــ. (٢٠٠٥م). ***في النحو العربي نقد وتوجيه.*** (ط٢). بغداد: د.ن.

٥١. ـــــــــــــــ. (٢٠٠٢م). ***قضايا نحوية.*** أبو ظبي: المجمع الثقافي.

٥٢. ـــــــــــــــ. (١٩٥٨م). ***مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو.*** (ط٢). القاهرة: د.ن.

٥٣. ـــــــــــــــ. «ملاحظات على كتاب "نحو الفعل"». ***مجلة الرابطة*** ٢ (١٩٧٥م).

٥٤. مصطفى، إبراهيم. (١٩٥٩م). ***إحياء النحو***. القاهرة: د.ن.

٥٥. موسى، سلامة. (د.ت). ***البلاغة العصرية واللغة العربية***. القاهرة: د.ن.

٥٦. الوعر، مازن. (١٩٩٢م). ***نحو نظرية عربية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية.*** د.م: دار طلاس للدراسات والنشر.

Archive of SID

www.SID.ir

جلوه‌های اختلاف آراء دستورنویسان معاصر

رياض السواد*
سميه كاظمی نجف‌آبادی**

اختلاف آراء و نظرات دستورنویسان درهای فکر و اندیشه را بر روی دستور زبان عربی گشود و منجر به اختلاف و نزاع فکری بین دستورنویسان گشت. این نزاع فکری، شکوفایی اندیشه و برپایی نهضت علمی در راستای علم دستور را برای زبان عربی به ارمغان آورد. دستورنویسان معاصر نیز به پیروی از پیشینیان در پاره‌ای از مسائل دستوری با هم اختلاف نظر داشته‌اند.

این مسأله پژوهش حاضر را بر آن داشت که به بررسی موارد اختلاف آراء و نظرات دستوریان معاصر که با اختلاف دو مکتب دستوری بصره و کوفه شباهت دارد، بپردازد. بر این اساس با رویکردی توصیفی تحلیلی و با بررسی آراء و نظرات دستوریان معاصر در پاره‌ای از مباحث، جلوه‌ها و موارد اختلاف آراء ایشان در چند قسمت مورد بحث و مداقه قرار گرفته شد، که عبارت است از: شیوه پژوهش زبانی، انواع کلام، مفهوم جمله، اعراب و علامت‌های آن، مرفوعات، منصوبات، مجرورات، توابع و اعراب فعل.

شایان ذکر است که اختلاف نظر دستورنویسان معاصر غالبا به منظور دست‌یابی به روشی بنیادی و کارآمد برای تصحیح سبک دشوار و پیچیده دستور سنتی بوده است. بدین منظور برخی از دستوریان معاصر نظرات خود را بر پایه نحو کوفه که از نظر ایشان به سهولت و تفصیل مباحث مشهور بود، بنیان نهادند، و برخی دیگر برای رهایی از دشواری و پیچیدگی ناشی از دستور سنتی تنها به آنچه برای زبان‌آموزان آسان می‌نمود اکتفا کردند.

واژگان کلیدی: زبان عربی، دستور، اختلاف، دستورنویسان معاصر

* استاد دانشگاه ذی‌قار عراق.
** استادیار گروه زبان و ادبیات عربی دانشگاه اصفهان.

Archive of SID
www.SID.ir